

## أوراق في الإصلاح الاقتصادي



### د. حسن لطيف كاظم \*: الاقتصاد السياسي لانتفاضة الشباب في العراق 2019

(رؤية لإصلاح الادارة الاقتصادية)

في اول تشرين الأول (أكتوبر) من هذا العام شهدت بعض محافظات جنوب العراق ووسطه احتجاجات شبابية عارمة، عبر خلالها المحتجون عن مطالب معقولة بالإصلاح ومواجهة الفساد وتوفير فرص العمل وتحسين الخدمات، وباختصار، انهم يطلبون حياة كريمة تستوعب الحد الأدنى من تطلعاتهم وحقوقهم الأساسية.

وهي المرة الأولى منذ عام 1958 التي تخرج فيها مظاهرات من دون ان تدعو اليها جهة حزبية او حكومية أو دينية، وأغلب المتظاهرين هم من الشباب الذين عاشوا في كنف النظام الديمقراطي الجديد، ولم يختبروا سنوات الاستبداد والدكتاتورية، الا انهم تحملوا صدمة الاحتلال وتبعاته، وتداعياته، فضلا عن نتائج صدمة المعلوماتية وثورة الاتصالات وتيارات التواصل الاجتماعي، فهم جيل نشأ "غريبا" في مجتمعه،

## أوراق في الإصلاح الاقتصادي

"مُنبأً" عن جذوره المفرطة في "التقليدية"، لا يعرف عن تاريخه الا ما جادت به مواقع التواصل الاجتماعي، وثقافتها الموجزة، ومقارناته عبر جغرافية العالم اجمع، والرغبة في التماهي مع الثقافات المتفوقة.

كانت المحافظات الأكثر فقرا وبطالة وحرمانا هي المحافظات المحتجة، ففي محافظات الجنوب: ميسان، المثنى، القادسية، البصرة، وذي قار، توجد اعلى معدلات الفقر بحسب التقديرات الرسمية التي صدرت عن وزارة التخطيط منذ عام 2008، اذ وصل الفقر فيها الى 34.6% عام 2007، انخفض على نحو طفيف الى 33.6% عام 2012، والى 31.1% عام 2018، وهو معدل اعلى من المحافظات التي تعرضت للإرهاب التي بلغت نسبة الفقر فيها عام 2018 حوالي 27.5%، وجلّ ما تحقق خلال هذه السنوات هو إعادة توزيع الفقر باتجاه تقارب النسب المرتفعة، اذ ان ارتفاع نسبة الفقر في المحافظات التي تعرضت لإرهاب داعش بأكثر من خمس نقاط مئوية منذ عام 2012.

وبالنسبة للبطالة فان محافظات الجنوب فقد عرفت معدلات البطالة الأعلى، وتزيد فيها معدلات البطالة عن 10%، ونجد ميسان الأعلى بطالة عام 2016 (حوالي 17%)، وفي ذي قار والمثنى تقترب النسبة من 15%، وفي البصرة تتجاوز نسبة البطالة 12%، وتقترب من هذا الرقم الأخير في القادسية.

أما بغداد، فان فيها حوالي نصف عدد الفقراء، وتبلغ نسبة البطالة فيها 9.8%، وقد تحملت خلال السنوات الماضية اغلب أعباء الإرهاب، اذ تشير البيانات التي صنفها كاتب هذه السطور الى حصول 7591 عملية إرهابية فيها، أي ان كل كيلو متر مربع منها قد شهد عمليتين ارهابيتين خلال المدة 2003-2017، الامر الذي فرض تضحيات كبيرة تحملها الناس في بغداد.

وهنا لن نحتاج المزيد من البيانات للبرهنة على الأوضاع المعيشية في هذه المحافظات، والأسباب الاقتصادية التي دفعت الشباب الى التظاهر للمطالبة بحقوقهم. ومن الواضح ان هذه الأسباب تقف في المقدمة من دواعي خروجهم، يضاف اليها تزايد الفساد والتراجع الحاد في الحكم الرشيد في المجتمع، اذ تحولت ساحات كرة القدم والفضاءات القريبة من مناطق سكناهم التي كانوا يمارسون الرياضة فيها الى مشروعات استثمارية لمتنفذين في محافظاتهم في تحول جديد باتجاه "الفساد الاستثماري" أي الفساد الذي تحصل من خلاله بعض الأحزاب والشخصيات المتنفذة على مشروعات استثمارية تجارية في الغالب، فتشيد

## أوراق في الإصلاح الاقتصادي

محلات تجارية او مراكز ترفيه، تدر ريعا للجهات الراعية لها. فضلا عن استشراف الفساد في المؤسسات الحكومية، وتزايد معدلات تلقي الرشى كما تؤثره المقاييس الدولية الخاصة بالعراق. وقد ادى ذلك الى مزيد من الصعوبات الاقتصادية للفئات الهشة لاسيما مع زيادة عدم العدالة في المجتمع واتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء. ومما زاد الوضع سوء اتخاذ الحكومة اجراءات شديدة تجاه "عشوائيات السكن" والمحال التجارية فضلا عن فض احتجاجات اصحاب الشهادات بعنف مفرط وهذه العوامل قد اججت المشاعر المكبوتة بسبب فشل الاداء الحكومي.

في الوقت نفسه، فان أداء الحكومة قد تدنى من حيث الكفاءة والجودة، وتحولت الدولة الى موزع كبير للرواتب، لفئات تقع خارج العملية الاقتصادية، وتزايدت ظاهرة ازدوج الراتب لكثير من الفئات، وترسيخ التمييز الفئوي للفئات الصاعدة في التعيين والدراسة وغيرها، والتي صيغت في قوانين وتعليمات تتعرض مع الدستور ومبدأ تكافؤ الفرص والمساواة امام القانون، وكل تلك الامتيازات تثير حفيظة الشباب الذين لا يمكنهم المقارنة بين تضحياتهم الناتجة عن ظروفهم الشخصية والمجتمعية، وتضحيات الفئات المنتفعة من التغيير؛ وذلك لأنهم لم يعايشوا واقع تلك الفئات ولم يختبروا العيش في ظل النظام المباد. وفي استبيان الالكتروني اجري لرصد توجهها الناس بشأن الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة حول الرضا عن الخدمات العامة المقدمة من قبل الحكومة. احتلت محافظات إقليم كردستان الثلاث (أربيل، والسليمانية ودهوك) الصدارة من حيث مستوى الرضا عن أداء الحكومة فيها والخدمات المقدمة إليهم، فيما كانت القادسية وذي قار وبغداد أقل المحافظات التي عبر فيها المستجيبون عن رضاهم عن الخدمات العامة المقدمة إليهم. وهذا امر فيه دلالة مهمة لتصورات الشباب بشأن الحكومة.

لم يكن مفاجئا ان تعاطي الحكومة مع التظاهرات جاء بضعف أدائها الاقتصادي، الا ان ما فاجأ الجمهور أكثر هو خطابات رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي، التي لم تكن بمستوى الحدث، فعلى مستوى الحلول التي طرحها فإنها لم تكن تتضمن تعاطيا ابداعيا مع حقائق علمية جديدة، ولم تقدم رؤية معرفية لتلك الحقائق، وجل ما وعد به هو تقديم قطع أراضي مجانية، ورواتب للأسر التي لا تملك دخلا، في توكيد لنهج حكومته السائرة على نهج الحكومات السابقة، وأبعد من كانت بعيدة عن مطالب الناس وتوقعاتهم من رئيس وزرائهم.

## أوراق في الإصلاح الاقتصادي

ذكر رئيس الوزراء ببرنامج حكومته، ووصفه بأنه واقعي، الا ان الدلائل بشأن برنامج الحكومة تشير الى ابتعاده عن الواقعية، وبخاصة وأنه تضمن عشرات الأهداف التي يصعب متابعتها والتأكد من انجاز الحكومة فيها، فضلا عن صعوبة دمجها في الأطر السياسية والمالية للحكومة، اذ فشلت الحكومة في دمجها في الموازنة العامة، لذا تشير التسريبات بشأن الموازنة أنها ستضم بابا جديدا يخص البرنامج الحكومي.

كنا نأمل من السيد رئيس الوزراء ان يعيد تعريف موقعه التوفيقى بين القوى السياسية المتنافسة، وان يغتنم الفرصة التاريخية في نيل تفويض جماهيري بالإصلاح واتخاذ زمام المبادرة، بدلا من إعادة التوسل بالقوى السياسية أن تسمح له باستكمال كابينته الوزارية. وكان من الممكن أن يطرح بدائل إصلاحية جدية تسمح له بالحركة بأوسع مما رسمته له القوى المسيطرة على المشهد السياسي.

لكن كيف يمكن مواجهة تداعيات هذه الازمة؟ مع محدودية الفرص المتاحة امام رئيس الوزراء لإجراء تغيير جذري في حكومته، نرى ضرورة إعادة هيكلة حكومته، وترشيقيها وزيادة كفاءتها، وبخاصة الوزارات السيادية، التي يكمن فيها مفاتيح التغيير، وبخاصة وزارات المالية والتخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية، فضلا عن هيئة الاستثمار الوطنية.

تشكيل فريق اقتصادي (أو مجلس اقتصادي اعلى) دائم يدعم مجلس الوزراء في الشأن الاقتصادي

من خلال:

- إعادة هيكلة هيئة المستشارين لتضم 7 اعضاء اقتصاديين يتم اختيار 5 منهم بناء على معايير الكفاءة والتخصص بعيدا عن المحاصصة والمحاباة يتم اختيارها لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد، مع احتفاظهم بعملهم الاساس في الجامعات.
- ربط الجهاز المركزي للإحصاء اداريا وماليا بالفريق الاستشاري ويكون رئيس الجهاز عضوا في الهيئة.

## أوراق في الاصلاح الاقتصادي

- ربط قسم الابحاث الاقتصادية في بيت الحكمة اداريا بالهيئة ليكون الذراع البحثي للفريق ومن خلاله يستطيع تكليف الباحثين في البيت أو الجامعات لتقديم المشورة في المجالات الاقتصادية المختلفة والقيام بالأبحاث التي يطلبها الفريق الاستشاري.
- ممثل عن البنك المركزي العراقي (يفضل ان يكون عضوا من مجلس المحافظين).
- وللمجلس الاستعانة بباحثين متفرغين او يعملون في الجامعات في اجراء البحوث والدراسات والتقويمات الاقتصادية والاحصائية، ويتولى عددا من المهام منها:
  - تقديم المشورة الاقتصادية للحكومة واقتراح السياسات الاقتصادية للحكومة.
  - توجيه عمل المنظومة الاحصائية وتطويرها لتستجيب لحاجات الاقتصاد بما فيها مؤشرات الانذار المبكر.
  - اصدار تقارير فصلية ونصف سنوية وسنوية عن اوضاع الاقتصاد والتقدم المحرز في البرنامج الحكومي تنشر بعد اسبوع من عرضها على مجلس الوزراء.
  - تقويم جودة القرارات الحكومية وتأثيراتها في الاقتصاد الوطني واثارها في تنافسية الاقتصاد.
  - تقويم تأثير السياسة المالية والموازنات السنوية واتساقها مع الاهداف الاقتصادية الانية والاستراتيجية.
  - تطوير برامج الكترونية لمحاكاة تأثير المتغيرات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي.
- وتكمن أهمية وزارة المالية، في أنها كانت خلف الأداء السيء للحكومة، فالسياسة المالية الغامضة، وغير المستجيبة للواقع، يجعلها الوزارة الأكثر أهمية في التغيير، بحيث ينبغي إعادة تعريف دورها، وتحسين اليات عملها، وتبني تقنيات جديدة في العمل المالي، بما يمهد لثورة في المالية العامة، واليات اعداد الموازنة وتنفيذها، وتحديد أولوياتها. هذا الامر يتطلب ان يكون على رأس الوزارة فريق بصلاحيات مناسبة، يكون

## أوراق في الاصلاح الاقتصادي

رئيسهم عبد المهدي نفسه، ووكيلي الوزارة وخبيرين آخرين، وأقول خبيرين حقيقيين، سواء كانوا عراقيين أم غير عراقيين، يقدمون النصح ويتحملون القرارات التي تصدرها الوزارة.

من جهة أخرى، على الحكومة أن تتخذ إجراءات عملية لنقض القوانين التمييزية أمام المحكمة الاتحادية، والتمهيد لوقف الامتيازات الممنوحة لفئات وشرائح على نحو غير مبرر. فضلا عن أولوية القيام بتحسين مؤشرات الحكم الرشيد والشفافية والقيام بإنفاذ القانون والدستور.

(\* ) أستاذ علم الاقتصاد ومساعد رئيس جامعة الكوفة

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 25  
تشرين الاول 2019

<http://iraqieconomists.net/>